منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

أداء القطاع المالي في الأردن خلال جائحة كورونا

آب 2020

#المعرفة_قوة

/JordanStrategyForumJSF

@JSFJordan

يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بمشاركة المعلومات الاقتصادية المهمة التي يتم تجميعها من مصادر محلية وعالمية مختلفة؛ وذلك بهدف نشر الوعي حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتوعية في ظل التغييرات التي يشهدها العالم وذلك لمواكبة آخر التطورات وطرح مجال للتفكير في حلول تعمل على تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

Jordan Strategy Forum shares important economic information that is collected from various local & international sources; with the aim of raising economic and social awareness. This is done in order to track the latest developments and suggest solutions that would develop and strengthen the national economy.

فرضت جائحة كورونا نفسها على العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي الوباء في العالم، وكان للقطاع المالي الدور الأبرز في التصدي لآثار الجائحة، كما اتخذت غالبية البنوك المركزية العديد من الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة التداعيات الناجمة عن توقف عمل النشاطات الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال تخفيض أسعار الفائدة وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي لزيادة قدرة البنوك التجارية على تمويل القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، إضافة لتقديم التسهيلات للعملاء والشركات عن طريق تأجيل أقساط القروض لفترة زمنية محددة وذلك بهدف استمرار عجلة الاقتصاد.

وعلى الرغم من كافة الإجراءات المتبعة عالمياً للتخفيف من وطأة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصادات المحلية، إلا أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى دخول العالم في أزمة اقتصادية تتجاوز في حدتها الأزمة المالية العالمية في عام (2008)، ويعزى السبب في ذلك إلى الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي لكافة القطاعات وتراجع الإيرادات المالية العامة، كما يتوقع ارتفاع العجز في الموازنات الحكومية كافة، مما سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة الحاجة إلى الاقتراض في سبيل تحفيز الاقتصادات خلال السنوات القادمة.

حيث تشير التقديرات الواردة من صندوق النقد الدولي إلى زيادة معدل التغير في الدين العالمي (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) بسبب جائحة كورونا، بنسبة قدرها 18.7% مقارنة بمعدل تغير بلغ 10.5% بسبب تلك التداعيات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية في عام 2008، إضافة إلى توقع حدوث ارتفاع سلبي في معدل تغير العجز المالي الحكومي في العالم (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 10% بسبب جائحة كورونا مقارنة بمعدل تغير بلغ 4.9% خلال فترة الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

يجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات المتعلقة بجائحة كورونا تستند على أساس بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه (السيناريو الأساسي).
مع احتمالية أن تتحسن هذه التقديرات اعتماداً على مدى إمكانية ظهور لقاح لفيروس كورونا خلال الأشهر القادمة (السيناريو الأفضل) أو حدوث أي تطورات تتطلب إجراءات إغلاق أخرى قد تفاقم الوضع سوءاً (السيناريو الأسوأ).

الشكل (1): التغير في الدين الحكومي وعجز الموازنة في العالم (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

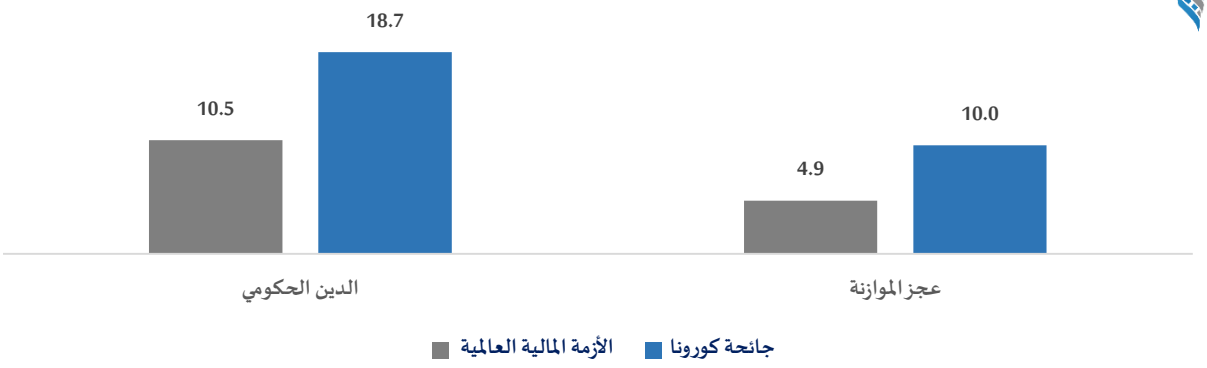

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020

وكما هو الحال مع البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم، فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة والبنك المركزي الأردني ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، حيث اتخذ البنك المركزي الأردني بعض الإجراءات الاحترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس كورونا على أداء الاقتصاد المحلي، حيث شملت بعض التدابير ما يلي:

1. تأجيل الأقساط المستحقة على القطاعات المتأثرة وعملاء التجزئة (بدون عمولة أو فوائد تأخير).
2. تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي بما مجموعه 1.5% خلال شهر آذار.
3. تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع، مما أدى إلى توفير سيولة إضافية للبنوك بقيمة 550 مليون دينار أردني
4. تخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي (لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموية).
5. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 500 مليون دينار عن طريق برنامج تمويلي ميسر.
6. دعم إجراءات المؤسسة الأردنية لضمان القروض بضمانات وأسعار فائدة منخفضة.

فيما يلي، نظرة على بعض التطورات للقطاع المالي في الأردن خلال الأشهر القليلة الماضية:

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بنسبة كفاية رأس مال أعلى -وبهامش مريح-عن النسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، مما يشير إلى قدرة البنوك الأردنية بشكل عام على تحمل الصدمات ومخاطر الائتمان، حيث تعتبر من النسب المرتفعة مقارنة ببعض الدول حيث بلغت نحو 16.9%.

الشكل (2): نسبة كفاية رأس مال البنوك (2018 -2019)

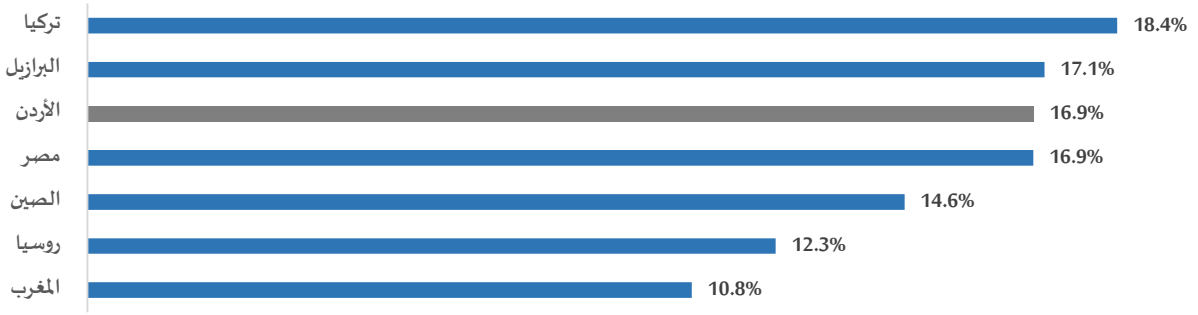

المصدر: قاعدة بيانات CEIC

خفض البنك المركزي الأردني سعر الفائدة الرئيسي من 3.5% إلى 2.5% إضافة إلى تقليل نسبة الاحتياطي الإلزامي من 7% إلى 5% خلال شهر أيار 2020، مما أدى إلى زيادة قدرة البنوك من التوسع في منح التسهيلات الائتمانية و زيادة نمو حجم السيولة المحلية، حيث نتج عن هذه السياسات ارتفاع إجمالي قيمة القروض (التسهيلات الائتمانية) المقدمة من قبل البنوك المرخصة في الأردن بنسبة 2.2% بنهاية شهر أيار (بعد الحظر) مقارنة بشهر شباط (قبل الحظر)، مما أدى إلى زيادة نسبة السيولة بنحو 1.5% مقارنة لنفس الفترة (البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية).

الشكل(3): التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المرخصة في الأردن خلال عام 2020 (مليون دينار)

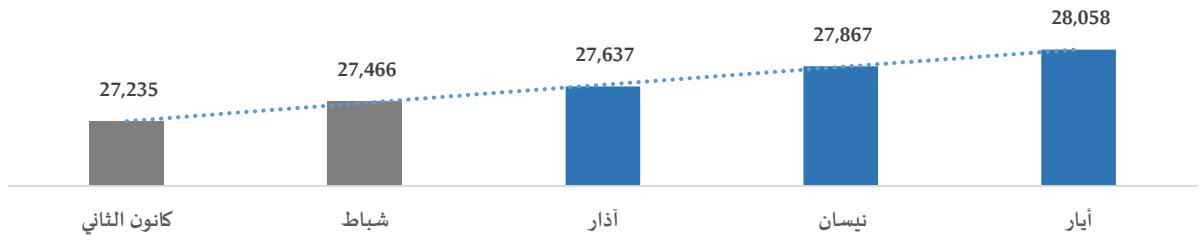

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

الشكل (4): حجم السيولة المحلية خلال عام 2020 (مليون دينار)

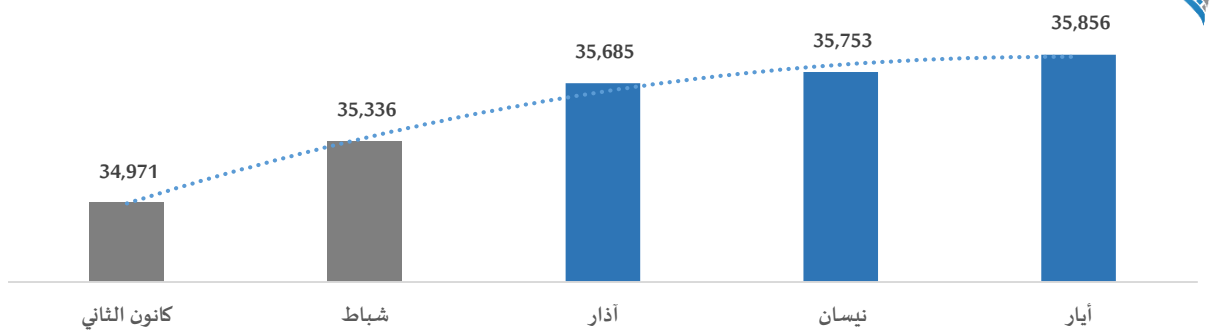

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

من ناحية أخرى، انخفض إجمالي قيمة الودائع لدى البنوك الأردنية في نهاية شهر أيار 2020 بما نسبته 2.3% عن مستواه المسجل في شباط 2020 (قبل الحظر)، إضافة إلى انخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية بنسبة 8% مقارنة لنفس الفترة، والذي يعكس بدوره تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الدخل السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تراجع حجم الصادرات الوطنية.

الشكل (5): إجمالي قيمة الودائع لدى البنوك المرخصة في الأردن خلال عام 2020 (مليون دينار)

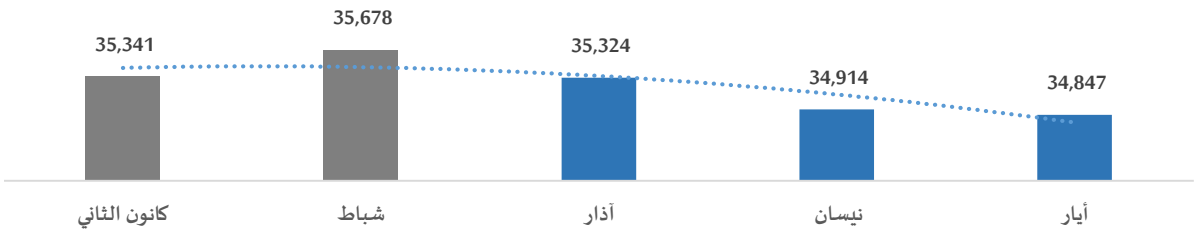

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

الشكل (6): إجمالي الإحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية خلال عام 2020 (مليون دينار)

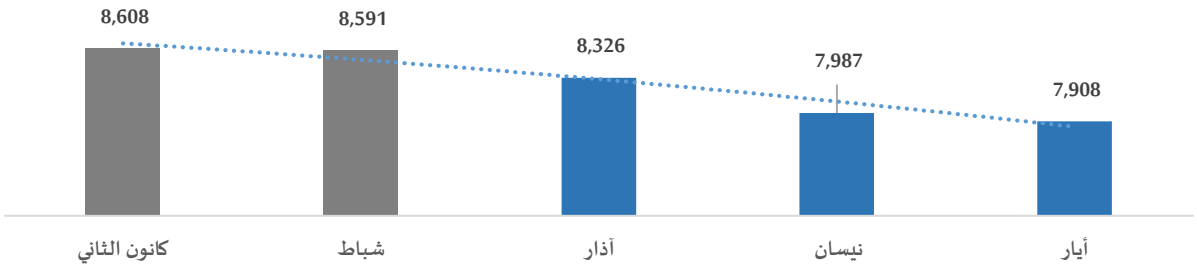

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

وبحسب البيانات الصادرة من البنك المركزي بلغت قيمة الشيكات المرتجعة خلال فترة الحظر (أذار ونيسان) أعلى قيمة لها، ويعود السبب في ذلك إلى توقف النشاط الاقتصادي والحظر الكلي لتلك الفترة، حيث وصلت إلى ما قيمته 494 مليون دينار.

الشكل (7): قيمة وعدد الشيكات المرتجعة خلال عام 2020

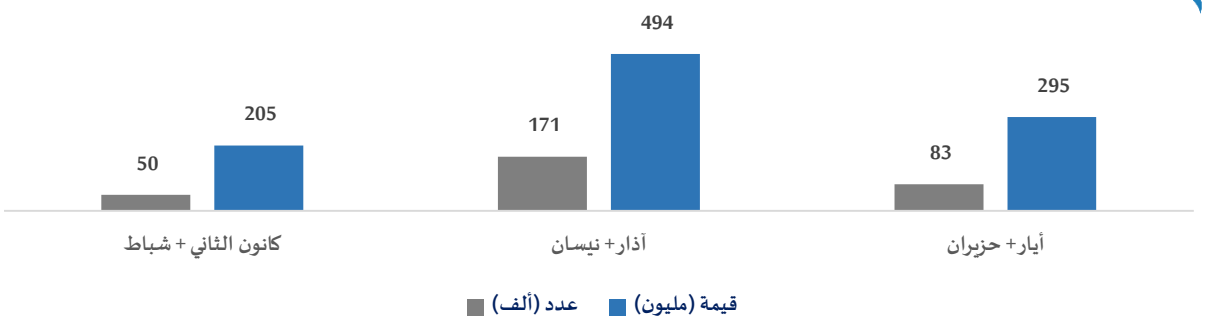

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

كما شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2020 تراجعاً واضحا مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة لتعليق نشاط البورصة من تاريخ 2020/3/17 إلى 2020/5/9 بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث انخفض إجمالي حجم التداول خلال

النصف الأول من عام 2020 بقيمة بلغت 252.5 مليون دينار أردني ما نسبته 38%، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 24% بمقدار 131 مليون سهم، وذلك مقارنة بالنصف الأول لعام 2019.

الشكل (8): مقارنة لحجم التداول وعدد الأسهم المتداولة في بورصة عمان

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

كما انخفض إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال شهر حزيران 2020 (بعد الإغلاق) بنسبة 4.9% بمقدار 639.3 مليون دينار مقارنة بشهر آذار 2020 (قبل الإغلاق)، كما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم (مرجحاً بالأسهم الحرة) بنسبة 3.9% لنفس الفترة بمقدار 65 نقطة.

الشكل (9): القيمة السوقية لإجمالي الأسهم المدرجة في بورصة عمان

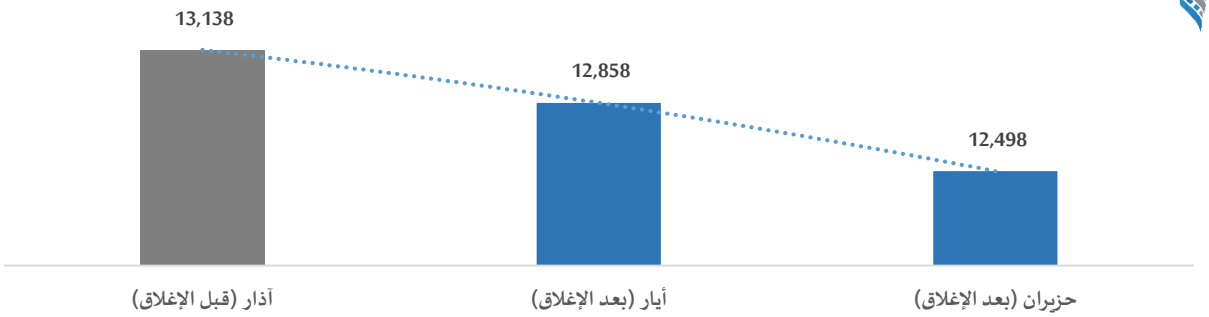

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

الشكل (10): الرقم القياسي العام مرجح بالأسهم الحرة (نقطة)

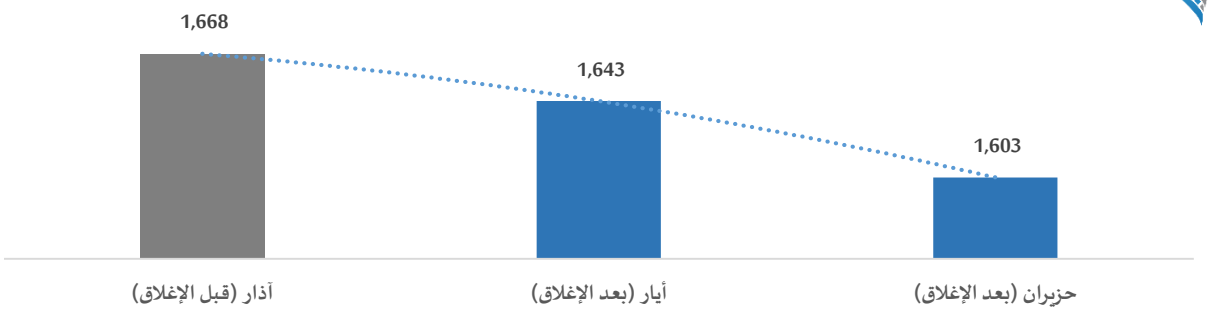

المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية 2020

الممارسات العالمية

في أعقاب انتشار فيروس كورونا المستجد اتجهت دول العالم إلى توظيف كافة مواردها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من انتشار الوباء محلياً، وذلك بهدف التخفيف من وطأة التطورات المرتبطة بفيروس كورونا على النشاط الاقتصادي وآثاره السلبية على المستوى المالي، حيث استخدمت الحكومات عدد من أدوات السياسات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم قطاع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، إضافة إلى تعزيز السيولة المالية وتوفير احتياجات التمويل للشركات المتضررة والأفراد وتسهيل آلية الدفع.

على الرغم من اختلاف السياسات المالية المتبعة لمختلف الدول، وذلك وفقاً لاختلاف قدرة الدول على التكيف مع الأزمات ومدى سرعة الاستجابة بمكافحة تفشي الوباء، إلا أن معظم دول العالم تشاركت بتطبيق بعض السياسات المتبعة لدعم استقرارها المالي

الشكل (11): عدد الإجراءات والتدابير المتبعة لدعم القطاع المالي استجابة لأزمة كورونا - عالمياً

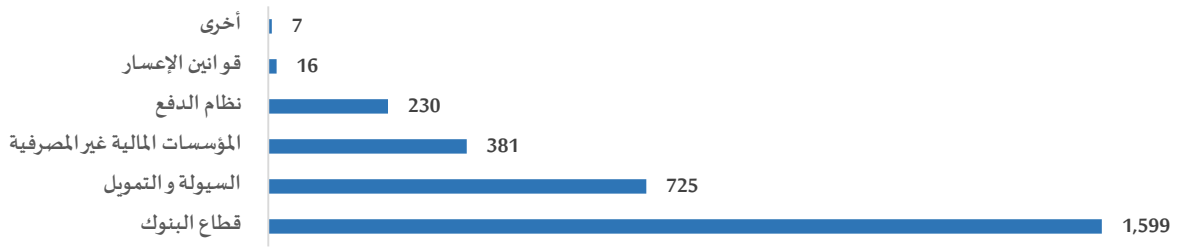

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات 2020

الجداول التالية تبين المقارنة بين أهم إجراءات السياسة النقدية المتبعة لمجابهة أزمة كورونا لبعض البنوك المركزية العالمية مقارنة بالبنك المركزي الأردني

البنك المركزي	سعر الفائدة (قبل الكورونا)	سعر الفائدة (بعد الكورونا)	نسبة التغير
تركيا	%10.75	%8.25	%23-
البرازيل	%4.25	%2.25	%47-
الأردن	%4.00	%2.50	%38-
السعودية	%2.25	%1.00	%56-
أمريكا	%1.63	%0.13	%92-
أستراليا	%0.50	%0.25	%67-

المصدر: بنك التسويات الدولي، 2020

*تم اعتبار فترة ما قبل كورونا (شهر شباط) وفترة بعد كورونا (شهر حزيران)

البنك المركزي	الاحتياطي الإلزامي (قبل الكورونا)	الاحتياطي الإلزامي (بعد الكورونا)	نسبة التغير
البرازيل	%31	%17	%45-
الإمارات	%14	%7	%50-
الجزائر	%10	%8	%20-
الأردن	%7	%5	%29-
الهند	%4	%3	%25-
ماليزيا	%3	%2	%33-

المصدر: جامعة (Yale)، برنامج الاستقرار المالي، 2020

إجراءات البنك المركزي الأردني لدعم قطاع الأعمال خلال فترة جائحة كورونا والنتائج المترتبة عليها

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الإجراء	الآلية	النتيجة
السماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض للأفراد والشركات	• تأجيل أقساط عملاء التجزئة بما في ذلك دفعات البطاقات الائتمانية وقروض الإسكان والقروض الشخصية. • السماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء • السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتأثرة	تأجيل كافة الأقساط لجميع العملاء من بداية الحظر ولمدة 3 أشهر.
ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 1050 مليون دينار	• تخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5% • عمل اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك لآجال تصل لسنة	توفير سيولة إضافية للبنوك وتعزيز الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص بقيمة 1050 مليون دينار.
تخفيض كلف التمويل برنامج البنك المركزي لدعم القطاعات التنموية	• تخفيض أسعار فائدة البرنامج • زيادة الآجال المتاحة للسلف لتصبح 10 سنوات (من ضمنها سنتين فترة سماح) • تأجيل كافة الأقساط والفوائد المستحقة ضمن البرنامج (حتى نهاية شهر حزيران) • رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار (مع الإبقاء على السقف لقطاعي الطاقة المتجددة والنقل عند 4 مليون دينار)	• بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 1242 شركة بقيمة 890 مليون دينار • توفير 12,029 وظيفة جديدة.
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 500 مليون دينار	• إعداد برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بكلفة متدنية للقروض بنسبة لا تتجاوز 2% وبضمان للقروض بنسبة 85% وبفترة سماح تصل إلى سنة.	بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 3645 (أفراد وشركات) بقيمة 360 مليون دينار
دعم الشركات الأردنية لضمان القروض	• تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.5% إلى 0.75% • تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75% • رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من 80% إلى 90% • رفع نسبة تحمل المخاطر من برنامج البنك المركزي لضمان ائتمان الصادرات إلى 100%	تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية والصادرات

التاريخ: آب 2020
المصدر: البنك المركزي الأردني

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan